قراءة في الوضع والسياسة المالية في الجزائر

د. رسول حميد *

ملخص:

تعتبر السيا سة المالية من أ هم السيا سات التي يعتمد عليها لبلوغ بعض ا هداف السياسة الاقتصادية خاصة هدفي التشغيل والنمو الاقتصادي .وهذا من منظور كينزي ،وبما أن أدوات السيا سة المالية تمثل أسا سا في الايرادات والنفقات العا مة ويختلف هيكل هاتين الأداتين من بلد لآخر .

إن ما يميز السياسة المالية في الجزائر للفترة 2000 _2014 .هو انها سياسة توسعية تظهر من خلال البرامج الإنفاقية الضخمة التي طبقت في هذه الفترة ،وقد تم تغطية هذه البرامج من خلال الايرادات التي عرفت ارتفاعا ملحوظا في ظل ارتفاع ا سعار المحروقات. إذ أن هذه الأخيرة تشكل أكثر من 60%من أجمالي الايرادات.

غير أن هذا الارتفاع في هذه الإيرادات لم يمنع من تسجيل عجز في الموازنة العامة إذ أنها عرفت عجزا مستمرا انطلاقا من سنة 2008 وهو عجز مقصود هدفه إحداث تنمية اقتصادية.

Abstract:

Financial policy is one of the most important policies that depend on the attainment of certain economic policy objectives, especially the roles of employment and economic growth. This is from a Keynesian perspective. As the instruments of fiscal policy are mainly in revenues and public expenditures, the structure of these instruments varies from country to country.

What distinguishes the fiscal policy in Algeria for the period 2000 - 2014. It is an expansionary policy shown through the huge spending programs implemented in this period, and these programs have been covered by revenues, which was characterized by a remarkable rise in light of

* أستاذ محاضر قسم – ب – جامعة آكلي محند أولحاج – البويرة .

high fuel prices. The latter accounts for more than 60% of total revenue.

However, this increase in revenues did not prevent the deficit from recording a deficit in the general budget as it identified a continuing deficit from the year 2008 is a deliberate deficit aimed at economic development.

مقدمة:

تأتي السياسة المالية، لتكمل عمل السياسة النقدية، وقد نادى الاقتصادي جون مينارد كينز بإعطاء أهمية كبيرة للسياسة المالية .خاصة في أوقات الركود الاقتصادي، إذ أن السياسة المالية التوسعية حسبه تؤدي إلى زيادة الناتج والعمالة. وتستخدم عدة أدوات لتطبيق هذه السياسة. والمتمثلة أساسا في الإيرادات والنفقات العامة وكذا الموازنة العامة للدولة.

لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية قامت الجزائر بتطبيق مزيج من السياستين النقدية والمالية انطلاقا من سنة 2000 مواصلة لإصلاحاتها السابقة، لكن هذه المرة إصلاحات ذاتية ، بعيدا عن الشروط المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي التي عرفها الاقتصاد الجزائري من قبل. كماأن هذه الفترة عرفت تغيرا لاتجاه السياسة المالية الانكماشية المتبعة خلال التسعينيات، وتجلى ذلك في البرامج الانفاقية الضخمة التي عرفتها هذه الفترة.

ويمكن تحليل هذا الوضع للسياسة المالية من خلال الإجابة على الإشكالية التالية:

ماهي طبيعة السياسة المالية في الجزائر ،وماهي انعكاسات تطبيقها على الموازنة العامة للدولة في الفترة (2000 -2014)؟

يمكن للإجابة على هذه الاشكالية من خلال معالجة المحاور التالية:

طبيعة الايرادات والنفقات العامة والموازنة العامة في الجزائر.

المحور الأول: تحليل تطور النفقات والايرادات العامة في الجزائر.

المحور الثاني: تحليل تطور الإيرادات و النفقات العامة في الجزائرللفترة 2010-2014

المحور الأول: طبيعة الايرادات والنفقات العامة والموازنة العامة في الجزائر.

أولا: طبيعة النفقات العامة:

تنقسم النفقات العامة في الجزائر إلى قسمين رئيسيين هما: نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

أ ـ **نفقات التسيير:** هي تلك النفقات الموجهة لتسيير مرافق الدولة كالمصالح العمومية

والإدارية ،وتقسم حسب المادة 24 من القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية إلى أربعة أبواب ،وكل باب يتكون من سبع فقرات ،وكل فقرة تحتوي على تسعة وتسعين فصلا، وكل فصل يشمل عددا من المواد وهذه الأبواب 1هي :

1.أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الايرادات

2.تخصيصات السلعة العمومية: تتمثل في المخصصات المالية المعتمدة لتسيير المصالح العمومية كالوزارات والهيئات الرسمية (مجلس الأمة، البرلمان،...الخ(

3.النفقات الخاصة بالوسائل: وهي تلك النفقات الموجهة لتسيير مصالح الموظفين والمعدات

4.التدخلات العمومية: وتشمل على الفقرات التالية:

ب_ نفقات التجهيز: وهي تلك النفقات الموجهة للاستثمارات في المنشآت الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، مضافا إليها إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية قصد إجراء بحوث ودراسات قبل القيام بعملية الاستثمار. وتتميز هذه النفقات بالطابع الاستثماري الذي يؤدي إلى تنمية الثروة أي أنها تعطي قيمة مضافة2 .

وتنقسم نفقات التجهيز إلى ثلاث أبواب هي3 :

- الباب الأول: الاستثمار المنفذ من قبل الدولة؛
- الباب الثاني: إعانات الاستثمار الممنوحة من طرف الدولة؛
- الباب الثالث: النفقات الأخرى بالرأسمال.

ثانيا: طبيعة الإيرادات العامة في الجزائر

تصنف الايرادات العامة في الجزائر حسب رغبة المكلف بها فقد تكون إجبارية وقد تكون اختيارية.

أ. الإيرادات الإجبارية: هي كل الاقتطاعات التي يتم تحصيلها جبرا ودون مقابل وتنقسم إلى :4

1.الإيرادات الجبائية: وتشمل:

- **الضرائب المباشرة:** كالضرائب على الدخول للشركات والضرائب على الأجور.

•**الضرائب غير المباشرة:** وتشمل الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك. لكنها تضم فقط المنتجات غير الخاضعة للرسوم على رقم الأعمال كالذهب والكحول...الخ.

•**الضرائب على رقم الأعمال:** هي ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك تفرض على مجموع الموارد الاستهلاكية. كالأرباح الناتجة عن نشاطات البترول المتعلقة بالبحث والاستغلال والنقل .

•**الحقوق الجمركية:** هي رسوم تفرض على جميع الموارد المصدرة والمستوردة.

•**الجباية البترولية:** وتتكون من اقتطاعين هما: الضريبة على إنتاج البترول من جهة ،وضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة عن نشاطات البترول المتعلقة بالبحث والاستغلال والنقل عبر القنوات من جهة أخرى

•.**حقوق التسجيل والطابع**: وهي الضرائب المفروضة على العقود القانونية، وكل الوثائق الموجهة للعقود المدنية والثنائية كحقوق تسجيل نقل الملكية، وطوابع الوثائق الإدارية المختلفة كرخص السياقة وبطاقة التعريف...الخ.

2.الغرامات: وتتمثل في العقوبات المالية الصادرة عن هيئة قضائية مثل المحكمة، مجلس المحاسبة أو هيئة إدارية مثل مفتشية الجمارك أو مراقبي الأسعار.

3. صناديق المساهمة: وتتمثل في المدفوعات التي تقوم بها صناديق المساهمة والتي تعتبر مؤسسات عمومية اقتصادية تخضع للقانون التجاري وتعمل عونا ائتمانيا للدولة.

ب. الإيرادات الاختيارية: وهي الإيرادات التي تقبض من الأفراد الذين يحصلون على خدمة ما مقابل ما يدفعونه وتشمل مداخيل أملاك الدولة ،والتكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة ،والأتاوى أموال المساهمات والهدايا والهبات.

ثالثا: طبيعة الموازنة العامة في الجزائر

تعرف الموازنة العامة للجزائر :حسب النصوص القانونية خاصة القانون 84-17 كما يلي:

"تتشكل الموازنة العامة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها .

أو هي "الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ،ومنها نفقات التجهيز الداخلة والنفقات بالرأسمال وترخص بها "[1]

تحكم الموازنة العامة في الجزائر عدة مبادئ وهي المبادئ المتعارف عليها المتمثلة في(مبدأ السنوية، مبدأ الوحدة، مبدأ الشمولية ،مبدأ عدم التخصيص، مبدأ توازن الميزانية).

غير أن ما يهمنا هنا هو طبيعة هيكل الموازنة العامة في التشريع الجزائري ،لأن هذا

الهيكل يختلف من بلد لآخر

يبرز هيكل الموازنة العامة في الجزائر من خلال طرق تبويب الإيرادات والنفقات ويمكن تلخيصها كما يلي :[1]

أ_ **تبويب النفقات العامة:**

1. التبويب الإداري: ويتم وفقد أسلوبين هما:

-التبويب حسب الوزارات وهذا فيما يتعلق بنفقات التسيير.

-التبو يب ح سب طبيعة الاعتمادات: و يتم ح سب حا لات الف صول أو القطاعات.

2.التبويب الوظيفي: وحسب هذا المعيار يتم تقسيم الوظائف إلى:

-الخدمات العامة كالإدارة؛

-الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم؛

-الخدمات الاقتصادية كالفلاحة والصناعة؛

-النفقات غير القابلة للتخصيص مثل فوائد الدين العام؛

3.التبويب الاقتصادي: ويتم من خلاله تقسيم النفقات العامة إلى:

- نفقات التسيير ونفقات التجهيز؛
- نفقات المصالح الإدارية ونفقات التحويل.

4. التبويب المالي: يتم حسبه تقسيم النفقات العامة إلى:

-النفقات النهائية: مثل رواتب الموظفين أو النفقة الناتجة عن أشغال عمومية.

-النفقات المؤقتة: وتمثل جزءا من حركة الأموال الخارجة من الصناديق بصفة مؤقتة وهذه النفقات تتعلق بالخزينة.

ب_ **تبويب الإيرادات العامة:**

1.التبويب القانوني: يستند هذا النوع على أساس استخدام القوة العمومية لتحصيل الإيرادات العامة وفق الإجراءات المخولة قانونيا.

2.التبويب الاقتصادي: يعتمد هذا التبويب على طبيعة الثروات التي تم الاقتطاع منها فقبل الإصلاح الضريبي لـ 1991 ، كان التبويب يعتمد على الضرائب على الدخل والضرائب على رأس المال والضرائب على الاستهلاك. أما بعد الإصلاح أصبح التبويب

يعتمد على الضرائب المباشرة و حقوق التسجيل والطوابع والرسوم المختلفة على الأعمال والضرائب غير المباشرة.

المحور الثاني: تحليل تطور الإيرادات و النفقات العامة في الجزائر للفترة 2010-2014

أولا : تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر

يمكن تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر من خلال الجدول التالي:

جدول رقم: 01 تطور النفقات العامة خلال الفترة (2000-2014)[1]

الوحدة مليار دج، %

البيان / السنة	النفقات الكلية	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	نفقات التسييرعلى النفقات الكلية	النفقات الكلية على pib	نفقات التسيير على Pib	نفقات التجهيز على PIB
2000	1178.1	856.2	321,9	72.6	28.57	20.76	07.8
2001	1321	963.6	357.4	72,9	28,57	20,76	8.4
2002	1550.6	1097,6	452,9	70,7	34,14	24,16	09.98
2003	1690.2	1122.8	567,4	66,4	32.09	21,31	10.78
2004	1891.8	1251,1	640,7	66.1	30,75	20,34	10.71
2005	2052	1245.1	806,9	60,6	27,3	16,46	10.66
2006	2453	1437,9	1015,1	58,6	28,78	16.87	11.91
2007	3108.5	1673,9	1434,6	53,85	33.23	17,97	15.25
2008	4191	2217,7	1973,3	52,93	37.98	20.25	17.22
2009	4246.3	2300	1946.3	54.16	42.59	23,07	19.52
2010	4466.9	2659	1807.9	59.52	37.25	22.17	15.07
2011	5853.6	3879,2	1974.4	66,27	40,29	26,7	13.59
2012	7058.1	4782,6	2275.5	67,76	43,79	29,67	14.12

11.39	25,37	36.76	69,01	1887,8	4204.3	6092.1	2013
14.49	26.07	40,01	64.27	2403.9	4486.3	6980.2	2014

المصدر : التقارير السنوية لبنك الجزائر 2014،2013،2008،2003

يتضح من الجدول أن النفقات الكلية عرفت تطورا تزامن مع تنفيذ البرامج الإنمائية ،فنلاحظ أنها في سنة 2000 و2001 قدرت بـ1178,1و1327 مليار دج على التوالي، وبنسبة 27% من الناتج الداخلي الخام ،وانطلاقا من سنة 2001 .وهي فترة بداية تنفيذ برنامج الانعاش الاقتصادي، حيث بلغت قيمتها سنتي 2004 و2005 حوالي 1891,8 و2052 مليار دج على التوالي، وبنسب تقدر بـــ30,75% و27,13%. انخفضت نسبتها إلى الناتج الداخلي الخام من 30,75% سنة 2004 إلى 7,13% سنة 2005 بالرغم من زيادة قيمة النفقات . وهذا يعكس الزيادة في الناتج الداخلي، وبالتالي فهذه النفقات كانت مولدة لقيمة مضافة كمؤشر لبداية ظهور نتائج برنامج الانعاش الاقتصادي. كما أن نسب نفقات التجهيز الى إجمالي الناتج الداخلي، نجد أنها ارتفعت بمقارنة سنة 2005 بداية تنفيذ برنامج دعم النمو إلى غاية 2009 فترة نهاية البرنامج .في حين الأرقام ارتفعت المطلقة .حيث بلغت سنة 2009 حوالي 4246.3 مليار دج أي نمت بمعدل 106,9% مقارنة ب 2005 وهذا راجع إلى تنفيذ برنامج دعم النمو الذي رصد له مبلغ 4203مليار دج. أما نسبة هذه النفقات الى الناتج الداخلي الخام بلغت 42,59% سنة2009 وهي نسبة مرتفعة نوعا ما ،وتعكس عدم مرونة الناتج الوطني لهذه النفقات، وهذه السنة اتجهت الحكومة نحو تطبيق سياسة مالية توسعية. في إطار ما يعرف بالتمويل بالعجز، وهذا ما سنتطرق إليه في تحليل الموازنة العامة للدولة.

أما الفترة الثالثة من 2009 إلى2014 وهي فترة تنفيذ البرنامج التكمي لدعم النمو، نجد فيه أن النفقات الكلية قدرت ب6208,7 مليار دج سنة 2014 أي نمت بنسبة 46,21% مقارنة ب2009 أما نسبتها إلى الناتج الداخلي الخام بلغت متوسط قدرب35,01% .وهي نسبة منخفضة مقارنة بـ2009 حين بلغت42,59% و 2011لماوصلت 40,29.%

إن هذه النسب توضح أن هذه النفقات لم تعط قيمة حيث أننا نجد نسبة نفقات التسيير الى الناتج الداخلي الخام قدرت ب20 ,7 سنة 2001 في حين نسبة نفقات التجهيز قدرت ب 08,4. %

ثانيا: تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر

يمكن توضيح تطور هذه الإيرادات في الجدول التالي[1]

جدول رقم:02 تطور النفقات العامة خلال الفترة (2000-2014)

الوحدة مليار دج، %

البيان	مجموع الإيرادات	الجباية البترولية	الجباية العادية	الإيرادات الأخرى	الجباية البترولية على مجموع الإيرادات	الجباية العادية على مجموع الإيرادات	مجموع الإيرادات على PIB
2000	1578,1	1213,2	349,5	15,4	76,87	22,14	38,5
2001	1505,5	1001.4	398.2	105,9	66.51	26,45	35.49
2002	1603.2	1007.9	482.9	112.4	62.88	30,12	35,98
2003	1966.6,	1350	519.9	96,7	68,64	26,43	38,38
2004	2229,7	1570,7	580,4	78.6	70,44	26.03	36,25
2005	3082,6	2352.7	640,4	89,5	76.32	20,77	40.75
2006	3639.8	2799	720,8	112	76,9	19,8	42.71
2007	3687.8	2796.8	766,7	196,3	75,83	20,84	39,62
2008	5111	4088.6	895,4	127	79,99	17,51	46,49
2009	3676	2412,7	1146,6	116.7	65,63	29,54	36,87
2010	4392.9	2905	1298	189.9	66,12	29.55	36.63
2011	5890.1	3979.7	1527.1	283,3	68,73	26,37	39,85
2012	6339.3	4184,3	1908,6	246,4	66	30,1	39.33
2013	5940.9	3678.1	2018,5	244.3	61,91	33,97	35,85
2014	5719	3388,3	2078,7	251,9	58.37	36,34	33,24

المصدر: لتقارير السنوية لبنك الجزائر 2014،2013،2008،2003

يتضح من الجدول أن الإيرادات الكلية ارتفعت بأربع مرات ما بين 2000 إلى 2014. فمن 1578.1 مليار دج سنة 2000دج إلى 3082.6 ملياردج سنة 2005 ثم 5719 مليار دج سنة 2014. ومقارنة بالناتج الإجمالي، نجد أنها تتراوح عند متوسط نسبة قدر بـ 38% والاستثناء هو سنتي 2006 و2007 حين شكلت الإيرادات الكلية 42.7% و 64.49 على التوالي من إجمالي الناتج المحلي. ونجد أن إيرادات المحروقات تمثل 32.85% من إجمالي الناتج و 37.2%لسنتي 2006و 2007 على التوالي. ويعود

سبب ذلك إلى الارتفاع غير المسبوق في الأسعار المتوسطة للمحروقات في 2008، وتأسيس الرسم على الأرباح الاستثنائية لمؤسسات المحروقات .

فتحليل الإيرادات من الجباية العادية يظهر أنها شهدت تطورا ملحوظا فمن 349.5 مليار دج سنة 2000 إلى 580.4 مليار دج سنة 2004 إلى 720.6 مليار دج سنة 2006. ابتداء من سنة 2008 والتي تمثل بداية القفزة النوعية لأسعار البترول ،وهذا ما انعكس على نسبة الجباية العادية التي بلغت 17.51% من إجمالي الإيرادات .وهي أدنى نسبة مسجلة بالرغم من ارتفاعها إلى 895.4 مليار دج سنة 2008 مقابل 776.7 مليار دج سنة 2007. ونلاحظ أن نسبة الجباية العادية إلى إجمالي الإيرادات عرفت ارتفاعا مستمرا إلى غاية اليوم فنجد أنها انتقلت من 17.51% سنة 2008 إلى 29.54% سنة 2009 و30.1% سنة 2012 ثم 309.7 سن 2013 ثم 36.34% سنة 2014. ويعود سبب ذلك إلى اهتمام الحكومة بتنويع الإيرادات خارج المحروقات بزيادة الضرائب على الدخل بعد الزيادات التي عرفتها الأجور بأثر رجعي .

أما الجباية البترولية فنجد أنها انتقلت من 213 مليار دج سنة 2000 إلى 2352.7 مليار دج منه 2005 إلى 4088.6 سنة 2008. أي بنسبة نمو قدرت بـ 94% بين سنتي 2000 و2005 وبنسبة 128% ما بين سنتي 2005 و 2008 .ويعود الارتفاع في هذه النسب إلى التحسن في أسعار البترول التي قاربت سنة2004 حوالي 38.66 دولار للبرميل وسنة 2008حوالي100 دولار للبرميل وهو رقم قياسي.

عادت الإيرادات البترولية لترتفع من جديد حتى وصلت سنة 2012 إلى 4184.3 مليار دج مشكلة نسبة 65% من إجمالي الإيرادات، وتغطي حوالي 58.4% من نفقات الميزانية الكلية. غير أنه وابتداء من سنة 2013 عرفت الجباية البترولية انخفاضا حيث قدرت سنة 2013 بـ 3678.1 مليار دج ثم 3388.3 مليار دج سنة2014 مسجلة نسبة 58.37% من إجمالي الإيرادات، وهذا ما أثر على الإيرادات الكلية التي عرفت هي الأخرى انخفاضا، ويرجع ذلك إلى بداية انخفاض أسعار البترول والتي تجلت بواردها الحقيقية سنة 2015.

ثالثا: تحليل الموازنة العامة للدولة:

إن زيادة أو انخفاض كل من الإيرادات والنفقات العامة يؤدي في النهاية إلى التأثير على رصيد الخزينة والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم: 03 تطور رصيد الخزينة العامة للدولة خلال الفترة (2000-2014)[1]

الوحدة: مليار دج

السنوات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	الرصيد	نسبة الرصيد على PIB	الحالة
2000	1578.1	1178.1	400	09.75%	فائض
2001	1505.5	1321	184.5	04.35	فائض
2002	1603.2	1550.6	52.6	01.18%	فائض
2003	1966.6	1690.2	276.4	05.39	فائض
2004	2229.7	1891.8	337.9	5.49	فائض
2005	3082.6	20652	1030.6	13.62%	فائض
2006	3639.8	2453	1186.8	13.93	فائض
2007	3687.8	3108.5	579.3	6.22%	فائض
2008	5111	4191	920	8.36%	فائض
2009	3676	4246.3	570.3	5.72%	عجز
2010	4392.9	466.9	74-	0.61	عجز
2011	5790.1	5853.6	63.5-	0.43	عجز
2012	6339.3	7058.1	718.8-	4.46	عجز
2013	5940.9	6092.1	151.2-	0.91	عجز
2014	57.19	6980.2	1261.2-	7.33	عجز

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر 2014،2013،2008،2003

عرفت الموازنة العامة فائضا في معظم سنوات 2000 إلى غاية 2008 ويعود سبب هذا الفائض إلى زيادة الإيرادات من الجباية البترولية نتيجة انتعاش أسعار البترول في السوق العالمية غير أننا لاحظنا أن الموازنة سجلت عجزا سنة 2009 قدرت نسبة5.72% من إجمالي الناتج الداخلي وهذا بسبب انخفاض سعر البترول نتيجة التأثر بالأزمة المالية العالمية 2008 ،إذ نتج عنه انخفاض في الإيرادات من الجباية البترولية بنسبة 4% واستمر هذا العجز سنة 2010 .لكن بنسبة قليلة حيث بلغت قيمته (74) مليار دج مقابل 570.9مليارد ج سنة 2009 وبنسبة 1.1% من إجمالي الناتج ،ويعود ذلك إلى عودة ارتفاع الإيرادات العامة مشكلة 39.85% من إجمالي الناتج بسبب ارتفاع أسعار البترول مجددا رغم الارتفاع المستمر في نفقات الميزانية.

واستمر هذا العجز في كل السنوات المواتية نتيجة الزيادة المعتبرة للمصاريف الجارية

1

للميزانية خاصة الأجور، التي ارتفعت في 2011 و 2012 في ظرف تميز بارتفاع قوي لها. و قد بلغ العجز الموازني ذروته سنتي 2012 و 2014 مسجلا نسبة 4.76% و 7.33% من إجمالي الناتج على التوالي باستثناء سنة 2013 التي عرفت عجزا خفيفا ،مسجلا نسبة 0.31% من إجمالي الناتج ويعود ذلك إلى التعزيز الميزاني المباشر في 2013 الذي يعكسه انخفاض النفقات العمومية.

خاتمة:

توصلنا من خلال هذه الورقة البحثية إلى إلى أن السياسة المالية في الجزائر مبنية على طبيعة وحركة كل من الإيرادات والنفقات العامة، حيث أن تحصيل الايرادات العامة مبني على طبيعتها أ سيادية أم اختيارية غير أن ما يميز هذه الإيرادات هو أنها حساسة بشدة لأسعار البترول ،لأن الجباية البترولية شكلت متوسط نسبة قدر بـ 63%من إجمالي الإيرادات. ونظرا لأن هذه الأخيرة ليست بيد الحكومة، لاحظنا تسجيل عجز متواصل للخزينة منذ سنة 2009.

ما ميز السياسة الإنفاقية المتبعة للفترة المدروسة ، هو أنها سياسة مالية توسعية يعكسها نمو الإنفاق العام. إذ نجد أن نفقات التسيير كانت في انخفاض مستمر في حين نفقات التجهيز عرفت ارتفاعا مستمرا ،وهذا ما تفسره البرامج التنموية الثلاث (برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو والبرنامج لدعم النمو، والتي رصد لها مبالغ ضخمة.

عموما فإن السياسة المالية كان منحاها تصاعديا، فهي توسعية بحتة غير أنها لم تكن موجهة لإنماء الطاقات الإنتاجية وما ميزها هو التمويل بالعجز ابتداء من سنة 2008.

أما الموازنة العامة فعرفت عجزا مستمرا منذ سنة 2008 و هو عجز مقصود هدفه إحداث تنمية اقتصادية، غير أن هذه السياسة لم تعط مؤشرات ايجابية إذا عدنا لآثارها على الاهداف النهائية للسياسة الاقتصادية.

قائمة الهوامش و المراجع:

1_علي زغدود، المالية العامة ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2005، ص 32-34.

2_جمال عمارة، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة، 2004، ص 63.

3_المادة 35 من القانون 17/84 المؤرخ من 1984/07/07.

4_المادة 11 من القانون 84-17 المؤرخ في 07/07/ 1984 المتعلق بقوانين المالية

5_ بهاء الدين طويل، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة، الجزائر، 1990-2010، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية

والتسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2016.

6- بو شنب موسى، نحو تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2016، ص: 212.

7_رسول حميد ،تفعيل السياستين النقدية والمالية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية في الجزائر أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر،20016،ص.184

8_بنك الجزائر ،التقرير السنوي للوضعية الاقتصادية للجزائر 2003.

9_ بنك الجزائر ،التقرير السنوي للوضعية الاقتصادية للجزائر2008.

10_ بنك الجزائر ،التقرير السنوي للوضعية الاقتصادية للجزائر2013.

11_ بنك الجزائر ،التقرير السنوي للوضعية الاقتصادية للجزائر2014.

12_Banque d'Algérie, rapport annuel de la situation économique de l'Algérie 2009.

13_ Banque d'Algérie, rapport annuel de la situation économique de l'Algérie 2010.

14_ Banque d'Algérie, rapport annuel de la situation économique de l'Algérie2011.

15_ Banque d'Algérie, rapport annuel de la situation économique de l'Algérie 2012.